

القواعد الأساسية

لصندوق الوقف والاستثمار

بجامعة الملك فيصل

»الإصدار الثاني«

١٤٤٠ - ٢٠١٩ م



قواعد العمل بالصناديق للوقف والاستثمار:

المادة الأولى: التعريفات:

يكون للعبارات والكلمات الآتية المعاني الموضحة أمام كل منها، مالم يقتضي السياق خلاف ذلك:

الجامعة: جامعة الملك فيصل بالأحساء بالمملكة العربية السعودية.

الصناديق: صندوق الوقف والاستثمار.

مجلس الأمانة: مجلس أمناء صندوق الوقف والاستثمار بجامعة الملك فيصل.

اللجنة التنفيذية: اللجنة التنفيذية لصندوق الوقف والاستثمار بجامعة الملك فيصل.

الوقف: حبس شيء ما عين أو نقد مما يملكه الفرد داخل المملكة أو خارجها وينتفع به عينه أو يصرف ريعه أو عوائده لتمويل أعمال محددة.

الاستثمار: استغلال عين ثابتة أو منقوله أو منفعة بقصد تحقيق عائد مالي.

الواقف: هو الجهة المتبرعة أو الموصية فرداً كانت أو جماعة طبيعية أو اعتبارية (هيئة، شركة، جمعية، مؤسسة...).

المادة الثانية: إنشاء الصندوق:

ينشأ بموجب هذه القواعد صندوق يسمى "صندوق الوقف والاستثمار بجامعة الملك فيصل بالأحساء" ويرتبط بمجلس الجامعة في إقرار قواعده الأساسية وتعديلها، وإقرار سياساته العامة.

المادة الثالثة: صفة واستقلالية الصندوق:

يكون للصندوق شخصية اعتبارية ذات ذمة مالية وإدارية مستقلة وتدار جميع أعماله المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية والأحكام المتبعة في المملكة العربية السعودية.



المادة الرابعة: مقر الصندوق:

يكون مقر الصندوق الرئيسي في جامعة الملك فيصل بالأحساء، ويجوز له إنشاء فروع أو مكاتب داخل المملكة بتوصية من اللجنة التنفيذية وبقرار من مجلس الأمناء.

المادة الخامسة: أهداف الصندوق:

١. إحياء سنة الوقف وتفعيل دوره في التكافل الاجتماعي.
٢. دعم الباحثين والأبحاث العلمية والبرامج التعليمية ومصادر المعلومات.
٣. دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية والزراعية والخدمة.
٤. تنمية المصادر المالية للجامعة من خلال استثمار ممتلكاتها وأموالها ومواردها وكذلك الأوقاف والهبات والتبرعات وغيرها.
٥. تمويل مشاريع وإنشاءات الجامعة وصيانتها.
٦. دعم برامج وأنشطة الجامعة بمختلف أنواعها.
٧. تطوير كفاءة العاملين في قطاعات الإنتاج في المجتمع المحلي في مراكز إنتاجية من خلال عقد ورش عمل وإقامة الدورات.

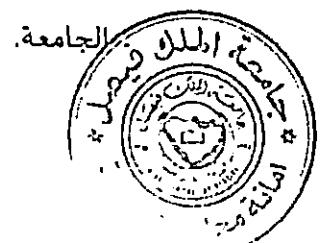
المادة السادسة: الهيكل التنظيمي:

يتكون الهيكل التنظيمي من مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية وذلك وفقاً لما يلي:

أولاً: مجلس الأمناء:

- أ. يتكون مجلس الأمناء من:

 ١. مدير الجامعة (رئيساً).
 ٢. وكيل الجامعة للدراسات والتطوير وخدمة المجتمع (نائباً للرئيس).
 ٣. وكيل الجامعة (عضو).
 ٤. المشرف على الإدارة العامة للأصول وتنمية الموارد (عضو).
 ٥. ثلاثة أعضاء من رجال الأعمال أو وجهاء المجتمع أو مسؤولي الدوائر الحكومية. يعينون بقرار من مدير



بـ. مهام وصلاحيات مجلس الأمناء:

١. اعتماد وإقرار التقرير السنوي والميزانية التقديرية للصندوق والمصادقة على الحسابات الختامية للصندوق وتعيين مراقب الحسابات والتجديد له.
٢. إقرار خطة عمل الاستثمار وتنمية إيرادات الجامعة وخططها التشغيلية المقدمة من اللجنة التنفيذية.
٣. دراسة المشاريع الاستثمارية أو الوقفية المقدمة من اللجنة التنفيذية لدراستها وإقرارها.
٤. اعتماد الضوابط والتعليمات الخاصة لإدارة الصندوق.
٥. الإشراف العام على أداء اللجنة التنفيذية للمهام المنوطة به ومراقبتها، والتأكد من تنفيذ أحكام القواعد الأساسية.
٦. التوصية بتعديل وتفسير القواعد الأساسية بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية.
٧. إقرار القواعد المنظمة لسير العمل الداخلي في الصندوق.
٨. التوصية باعتماد اللوائح المالية للأوقاف والاستثمار والرفع بها إلى مجلس الجامعة لاعتمادها.
٩. التوصية بقبول الهبات والمنح والأوقاف والتبرعات التي تقدم للصندوق بهدف رفع وتعزيز مستوى الاستثمار والوقف بالجامعة ورفعها لمجلس الجامعة لاعتمادها.
١٠. تعيين مدير تنفيذي للصندوق بترشيح من اللجنة التنفيذية مع تحديد مهامه وصلاحياته.

جـ. اجتماعات مجلس الأمناء:

١. يجتمع المجلس مرتين في السنة على الأقل بناء على دعوة من رئيس المجلس أو من ينوبه، وكلما دعت الحاجة لعقد اجتماع أو بطلب من ثلث أعضاء المجلس، أو بناء على طلب من اللجنة التنفيذية.
٢. لا يحق لأي عضو توكيلاً غيره في الحضور أو التصويت.
٣. إذا غاب عضو عن حضور الاجتماع لا يحق له الاعتراض على القرارات التي يتخذها مجلس الأمناء في ذلك الاجتماع.
٤. تعقد جلسة المجلس بحضور أغلبية الأعضاء ويرأس اجتماع مجلس الأمناء الرئيس أو نائبه.
٥. يتم تأجيل الاجتماع في حال عدم اكتمال النصاب النظامي في الموعد المحدد إلى موعد لاحق يحدده الأعضاء الحاضرين بالأغلبية المطلقة لأصواتهم، على أن لا تقل مدة تأجيل الاجتماع عن أسبوعين.
٦. تتخذ قرارات المجلس بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين للتوصية بتعديل أو تفسير القواعد الأساسية، وبالأغلبية في ما عدا ذلك.



٧. لا تحسب أصوات الأعضاء الغائبين والأعضاء الممتنعين عن التصويت، وفي حالة تساوي الأصوات يرجع الجانب الذي فيه رئيس الاجتماع.

٨. تنتهي عضوية العضو في المجلس في حال تكرر غيابه مرتين بدون عذر مقبول من رئيس المجلس.

د. مدة العضوية في مجلس الأمناء:

تكون مدة العضوية في مجلس الأمناء سنتين قابلة للتجديد.

ثانياً: اللجنة التنفيذية:

أ. تتكون اللجنة التنفيذية من:

١. وكيل الجامعة للدراسات والتطوير وخدمة المجتمع (رئيساً).

٢. المشرف العام على الإدارة العامة للأصول وتنمية الموارد (نائباً للرئيس).

٣. المدير التنفيذي للصندوق.

٤. ثلاثة أعضاء يعيّنون من قبل مدير الجامعة بناء على توصية المشرف العام على الإدارة العامة للأصول وتنمية الموارد وتأييد وكيل الجامعة للدراسات والتطوير وخدمة المجتمع.

ب. مهام وصلاحيات اللجنة التنفيذية:

تتولى اللجنة التنفيذية إدارة الصندوق وتصريف أموره وتنفيذ السياسة العامة، ولها بصفة خاصة الصلاحيات التالية:-

١. اقتراح اللائحة الداخلية لأعماله المالية والإدارية والفنية لاعتمادها من قبل مجلس الجامعة.

٢. الإشراف على أعمال ونشاطات الصندوق الفنية والإدارية والمالية ومراجعتها.

٣. إعداد مشروع الميزانية التقديرية للصندوق وحسابها الختامي وما يتعلّق بها من موضوعات والرفع بها إلى مجلس الأمناء تمهدًا لاعتمادها من مجلس الجامعة.

٤. دراسة واقتراح وسائل وسبل استثمار الصندوق وتنمية موارده وإعداد خطة عمل لاستثمار وتنمية إيرادات الجامعة وخططها التشفيلية.

٥. التأكيد من تنفيذ الأعمال المتعلقة بالصندوق بما يتوافق مع القواعد الأساسية للصندوق وميزانيته المعتمدة.

جامعة الملك فيصل التوصية بتعيين موظفي ومتعاوني الصندوق وإبرام عقودهم وعلاواتهم وترقيتهم وإجازتهم وكل ما يتعلق بأمور عملها، والرفع بها لمدير الجامعة لاعتمادها.



٧. تحديد الرواتب والبدلات والمكافآت وأي ميزات أخرى للعاملين بالصندوق. وعرضها على مجلس الأمناء لاعتمادها.
٨. التوصية بتعيين المراجع الخارجي للحسابات الختامية للصندوق وترفع لمجلس الأمناء تمهيداً لرفعها لمجلس الجامعة.
٩. تشكيل اللجان وفرق العمل الدائمة والمؤقتة من داخل وخارج الجامعة وتحديد عدد أعضائها وواجباتها بهدف انجاز الأمور التي تعرض عليها لدراسة ما تراه من مستجدات، بما يسهم بنجاح عمل الصندوق.
١٠. إقرار تملك الأموال والسنادات وشراء العقارات بأنواعها وإدارتها والتصرف فيها من بيع وتأجير واستثمارها بكافة أوجه الاستثمار قليلة المخاطر لصالح الصندوق واعتماد ذلك من مدير الجامعة.
١١. اقتراح خطة عمل الصندوق وخططه التشغيلية والرفع لمجلس الأمناء.
١٢. وضع الخطط والمقترنات لإدارة الصندوق. وتشكيل الهيكل الإداري التابع للصندوق.
١٣. تملك الأموال بشقي أنواعها وإدارتها واستثمارها وتنميتها والتصرف فيها لصالح أغراض الصندوق. واعتماد ذلك من مدير الجامعة.
١٤. تأسيس الشركات التجارية والمساهمة في تأسيس الشركات لصالح الصندوق. واعتماد ذلك بعد موافقة مدير الجامعة.
١٥. اقتراح الضوابط والتعليمات الخاصة بإدارة الصندوق وعرضها على مجلس الأمناء لاعتمادها.
١٦. النظر في الموضوعات التي يحييها مدير الجامعة أو مجلس الأمناء لدراستها ورفع النتائج والتوصيات اللازمة حيالها.
١٧. فتح الحسابات البنكية للصندوق في كافة البنوك والمصارف، وإدارتها، وإجراء كافة العمليات البنكية، بناء على موافقة مدير الجامعة وتكون كافة العمليات المصرفية بجميع أنواعها من سحب أو إيداع أو غيرها وفق الأنظمة واللوائح المعمول بها.
١٨. وضع المبادئ العامة لعلاقة الصندوق بالصناديق الأخرى وصناديق المؤسسات الإقليمية والدولية بما يحقق أهداف الصندوق.
١٩. التوصية بتوزيع نسبة من الأرباح السنوية المحققة على أوجه الصرف المعتمدة للصندوق.
٢٠. إبرام العقود والاتفاقيات للصندوق مع الغير بعد اعتمادها من مدير الجامعة.



٢١. يجوز للجنة تشكيل لجنة شرعية لمراقبة استثمار أموال الصندوق وصرفها ومتابعة الأوقاف والوصايا للتأكد من موافقتها للشريعة الإسلامية بموافقة مدير الجامعة.

٢٢. اقتراح التعديلات على القواعد الأساسية وعرضها على مجلس الأمناء للتوصية برفع الاقتراح مجلس الجامعة لاقرارها.

ج. اجتماعات اللجنة التنفيذية:

١. يجتمع أعضاء اللجنة التنفيذية مرة واحدة شهرياً على الأقل، وكلما اقتضت مصلحة العمل بالصندوق عقد اجتماع.

٢. تكون اللجنة مكتملة النصاب بحضور أغلبية أعضائها.

٣. يتم اتخاذ القرارات في اللجنة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حال تساوي الأصوات برجح الجانب الذي فيه رئيس اللجنة أو نائبه.

٤. لا يحق لأي عضو توكيل غيره في الحضور أو التصويت.

٥. إذا تغيب عضو عن حضور الاجتماع لا يحق له الاعتراض على القرارات التي تتخذها اللجنة في ذلك الاجتماع.

د. مدة العضوية في اللجنة التنفيذية:

تكون مدة العضوية في اللجنة التنفيذية سنتين قابلة للتجديد.



الفصل الثاني

(التحصيل والصرف)

المادة السابعة:

إحداث وحدة مالية بالصندوق تتولى جميع الأعمال المالية والمحاسبية بعينها العدد الكافي من المحاسبين المؤهلين ويتولى الإشراف على هذه الوحدة أحد منسوبي الجامعة ممن لديهم الخبرة في هذا المجال.

المادة الثامنة:

ت تكون إيرادات الصندوق مما يتم تحصيله من مقابل مالي ونحوه من أرباح الاستثمار وإدارة الأصول ومرافق الجامعة بالإضافة إلى ما يصله من هبات وبرعات وأوقاف تودع في حساب مستقل للصرف منه في نطاق عمل الصندوق.

المادة التاسعة:

تقوم الوحدة المالية بالصندوق بإعداد بيان بالإيرادات والمصروفات وعلى أن تقدم تقارير سنوية عن الإيرادات والمصروفات ويتم رفعها إلى مجلس الأمانة تمثيلاً لرفعها لمجلس الجامعة.

المادة العاشرة:

مصارف الوقف:

١. المجالات التي يختارها الواقف.
٢. في حالة عدم تحديد الواقف مجالاً للصرف يصرف في المجالات التي تقررها اللجنة التنفيذية.

المادة الحادية عشر:

تشمل مصروفات الصندوق ما يلي:

١. مرتبات وأجور العاملين بالصندوق.
٢. المكافآت والحوافز للعاملين بالصندوق أو المتعاونين معه ومكافآت أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم والمشتركون في أداء الأعمال وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات المالية.



٣. تكاليف الصيانة والمشاريع والبنية التحتية والإنشاءات الجديدة بالجامعة.
٤. إيجار العقارات.
٥. تأمين الأجهزة والأثاث ووسائل النقل المختلفة.
٦. مصروفات البرامج التعليمية والبحث العلمي مثل:
 - أ. مصروفات البرامج التعليمية.
 - ب. مصروفات برامج الدورات والتعليم المستمر والتدريب.
 - ت. مصروفات دعم الأبحاث العلمية وتقديم الخدمات الاستشارية والعلمية.
٧. دعم أنشطة ووحدات الجامعة المختلفة.
٨. مصروفات الأنشطة المختلفة التي يقوم بها الصندوق.
٩. تملك العقارات وإقامة المشاريع الاستثمارية وغيرها من أوجه الاستثمار المقررة للصندوق.
١٠. تمويل تأسيس الشركات والمساهمة فيها.

المادة الثانية عشر:

يتم الصرف على مختلف أوجه الإنفاق من خلال الوحدة المالية للصندوق بناء على الصلاحيات المنوحة للجنة التنفيذية.

المادة الثالثة عشر:

لا يجوز الصرف إلا بناء على ارتباط سابق ولا يجوز الارتباط إلا في حدود إيرادات الصندوق وطبقاً لدراسة جدوى وموضوعية المشاريع قيد التنفيذ وفي حال وجود أي إضافة أو تعديل تطرأ حال التنفيذ يتم إقرار المستجدات وفق الإجراءات المتبعة نظاماً وموافقة صاحب الصلاحية.

المادة الرابعة عشر:

تودع إيرادات الصندوق في حسابات مصرافية تقييد باسمه وتتولى الوحدة المالية بالصندوق عملية التحصيل والصرف من هذا الحساب وفتح الدفاتر المحاسبية.

المادة الخامسة عشر:

تم تدوير أرصدة الصندوق المختلفة التي تتجاوز مدة نهايتها السنوية المالية للسنة المالية التي تليها.



المادة السادسة عشر:

يجوز صرف سلفة مستديمة للصندوق بما لا يتجاوز خمسون ألف ريال (٥٠,٠٠٠) بموافقة المشرف على الإدارة العامة للأصول وتنمية الموارد وما زاد عن ذلك يكون بموافقة مدير الجامعة أو من يفوضه وتسوى في نهاية كل سنة مالية.

المادة السابعة عشر:

يجوز صرف سلفة مؤقتة لأغراض محددة وبما لا يتجاوز مائة ألف ريال (١٠٠,٠٠٠) بموافقة المشرف على الإدارة العامة للأصول وتنمية الموارد وما زاد عن ذلك يكون بموافقة مدير الجامعة أو من يفوضه ويجب تسوية هذه السلفة بمجرد انتهاء الغرض الذي صرفت من أجله.

المادة الثامنة عشر:

مع مراعاة المدة الزمنية لوضع الميزانية بالجامعة تقوم اللجنة التنفيذية بتقديم مشروع تقدير إيرادات ومصروفات الصندوق إلى مجلس الأمناء لقرارها.



الفصل الثالث

(المشتريات والتکلیف بالأعمال)

المادة التاسعة عشر:

للجنة التنفيذية فيما يتعلق بالمشتريات والتکلیف بالأعمال الصالحيات التالية:

١. التکلیف المباشر بالأعمال بما لا يتجاوز ثلاثة ألف ريال (٣٠٠,٠٠٠) لکل تکلیف، وما زاد عن ذلك يكون بموافقة مدير الجامعة أو من يفوضه وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها.
٢. الشراء المباشر بما لا يتجاوز ثلاثة ألف ريال (٣٠٠,٠٠٠) لکل تعمید ، وما زاد عن ذلك يكون بموافقة مدير الجامعة أو من يفوضه وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها.

المادة العشرون:

للجنة التنفيذية -بعد موافقة مدير الجامعة- أن يفوض من يراه مزالة الصالحيات المالية المتعلقة بالمشتريات، والتکلیف بالأعمال وفق قرار يصدر بذلك.

المادة الحادية والعشرون:

مع مراعاة القواعد المنظمة لتأجير وإزالة المباني الحكومية والاستئجار من الغير ومن الجامعة وشراء العقارات، للجنة التنفيذية بناء على موافقة مدير الجامعة:

١. تأجير ممتلكات الصندوق من الأصول أو من الأوقاف ، وتجديد عقود الإيجار أو فسخها أو تمديدها أو تعديليها.
٢. استئجار الأعيان أو شراءها من الغير.
٣. استئجار الأعيان من الجامعة.

المادة الثانية والعشرون:

كل مالم يرد به نص خاص باللائحة المالية تطبق بشأنه الأحكام الواردة في نظام إبرادات الدولة الصادر بمقتضى مرسوم الملكي رقم (٦٨) وتاريخ ١٤٣١/١١/١٨ هـ ولائحته التنفيذية ، وما يطرأ عليها من تعديلات.



الفصل الرابع

(الرقابة المالية قبل الصرف وبعده)

المادة الثالثة والعشرون:

يقوم المراقب المالي المعين للمعاملات الخاصة بالموارد الذاتية بإجازة الصرف من الموارد الذاتية، ويقوم المراقب المالي المعين من قبل وزارة المالية بإجازة الصرف من الميزانية العامة للدولة.

المادة الرابعة والعشرون:

لا يجوز الصرف من حساب الصندوق الا بموجب المستندات الأصلية وفي حالة الصرف بموجب صور المستندات أو بموجب بدل الفاقد يتم ذلك وفقاً للقرارات والتعليمات السارية.

المادة الخامسة والعشرون:

في حالة حدوث خلاف على الصرف بين المراقب المالي ومدير الشؤون المالية بالصندوق يرفع الأمر للمشرف على الإدارة العامة للأصول وتنمية الموارد متضمناً الرأيين معاً لاتخاذ حلول مناسبة وفي حال استمرار الخلاف يرفع الموضوع لمدير الجامعة فاذا لم يقنع المراقب المالي بقرار مدير الجامعة فينبعي عليه بعد التنفيذ إعداد تقرير يرفع الى مجلس الجامعة وقراره في ذلك نهائي.

المادة السادسة والعشرون:

يعين مجلس الجامعة مراجع حسابات خارجي للقيام بمراجعة حسابات الصندوق لمدة سنة ويحدد مجلس الجامعة أتعابه وتصرف من حساب الصندوق.

المادة السابعة والعشرون:

للمرأب المالي بالجامعة ولمراجع الحسابات الداخلي والخارجي حق الاطلاع على جميع السجلات والمستندات وطلب البيانات والإيضاحات اللازمة لأداء مهامها.



المادة الثامنة والعشرون:

على مراجع الحسابات الخارجي مراجعة الحساب الختامي السنوي للصندوق المتضمن المركز المالي وتدقيقه وتقديم تقرير عن ذلك إلى مجلس الأمناء خلال مدة أقصاها شهراً من تاريخ انتهاء السنة المالية وعليه أن يقدم مع الحساب الختامي رأيه في المركز المالي للصندوق ومدى قناعته بأي إيضاحات أو معلومات يكون قد طلبها من إدارة الصندوق، مرفقاً تقرير يتضمن ملاحظاته ومقترحاته وتحليله للحساب الختامي.

المادة التاسعة والعشرون:

على مراجع الحسابات عند اكتشاف أي اختلاس أو تصرف يعرض أموال الصندوق للخطر أن يرفع تقريراً فورياً بذلك إلى مدير الجامعة لاتخاذ الإجراءات المناسبة ويزود رئيس مجلس الجامعة بصورة منه.

المادة الثلاثون:

يناقش مجلس الأمناء الحساب الختامي للصندوق ، تمهدًا لرفعه لمجلس الجامعة لإقراره.



الفصل الخامس

(القواعد المالية المنظمة لنشاطات الصندوق)

المادة الواحدة والثلاثون:

ت تكون مصادر تمويل الصندوق وموارده المالية مما يلي:

أولاً: الأوقاف والإعانات والهبات والتبرعات وغيرها.

ثانياً: عوائد الاستثمار في الأصول الثابتة والمنقولة وعوائد الاستثمار من المتجرة.

ثالثاً: عوائد إيجار الأصول.

رابعاً: عوائد الخدمات التي يقدمها الصندوق.

خامساً: أي مصادر مالية أخرى.

المادة الثانية والثلاثون:

رأس مال الصندوق بالنسبة للوقف:

- أ- رأس مال الصندوق متغير ويكون من الأصول التي يتم وقفها سواء كانت عينية أو نقدية ويجري تقييمها في نهاية كل سنة مالية حسب ما تقتضي به أعلى المعايير المحاسبية ذات العلاقة.**
- ب- يضع مجلس الأمناء أسس تحديد قيمة الأصول عند وقفها أو عند الحاجة لإعادة تقييمها مراعيا في ذلك المعايير المهنية في هذا المجال.**
- ت- يجوز لمجلس الأمناء بناء على توصية اللجنة التنفيذية ترحيل جزء من العوائد المتحققة من استثمارات أصول الوقف في كل سنة إلى رأس مال الوقف لزيادته بصفة مستمرة بحيث لا يتجاوز ذلك ٥٥% من العوائد.**

المادة الثالثة والثلاثون:

الإيداع المقابل المالي العائد من الاستثمار المباشر والأوقاف والهبات وريعها من قبل اللجنة التنفيذية.



المادة الرابعة والثلاثون:

تحدد مكافأة المتعاونين أو مقدمي البرامج حسب المرتبة العلمية، ففي حال كان من أعضاء هيئة التدريس فيطبق عليهم المكافآت المعمول بها في الجامعة حسب المادة الثامنة والأربعون من اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعوديين من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم، وإن كان من غيرهم فتحدد اللجنة التنفيذية المكافأة المناسبة لهم حسب شهادتهم العلمية ومراتبهم الوظيفية.

المادة الخامسة والثلاثون:

يجوز للجنة التنفيذية زيادة أو تخفيض المكافأة الواردة بالمادة (٣٤) بما لا يتجاوز ٥٥% من هذه المخصصات بناء على الندرة والتخصص العلمي.

المادة السادسة والثلاثون:

يجوز للجنة التنفيذية في حال قيام أي عضو بالعمل خارج المدينة التي تقع فيها الجامعة زيادة المكافأة الواردة بالمادة (٣٤) بما لا يتجاوز ١٠٠%.

المادة السابعة والثلاثون:

بموافقة -المشرف على الإدارة العامة للأصول وتنمية الموارد - تصرف مكافآت اللجان المشاركة في أعمال الصندوق بما لا يتجاوز مبلغ (٥,٠٠٠) خمسة آلاف ريال لكل عضو من أعضائها في الفصل الدراسي الواحد.

المادة الثامنة والثلاثون:

تصرف مجلس الأمانة مكافأة مقطوعة في الفصل الدراسي الواحد يقدرها رئيس مجلس الأمانة.

المادة التاسعة والثلاثون:

تصرف مكافأة اللجنة التنفيذية بناء على اقتراح المشرف على الإدارة العامة للأصول وتنمية الموارد بما لا يتجاوز مكافأة أربع وحدات دراسية في الأسبوع خلال الفصل الدراسي الواحد لكل عضو بحسب الساعات الزائدة وفي حال وجود موظفين إداريين في اللجنة تصرف لهم مكافأة مقطوعة بعد اعتماد مدير الجامعة على ذلك.



المادة الأربعون:

تحدد عدد ساعات العاملين في الخدمات المسائية من أعضاء هيئة التدريس والإداريين والفنين والطلاب ومن في حكمهم بتكليفهم من المشرف على الإدارة العامة للأصول وتنمية الموارد وفق المكافآت التالية:

- أ- أعضاء هيئة التدريس: ١٠٠ ريالاً للساعة بحد أعلى على ألا يزيد عدد ساعات العمل عن (٧٣,٥) ساعة شهرياً.
- ب- الإداريون والفنين: ٦٥ ريالاً للساعة بحد أعلى على ألا يزيد عدد ساعات العمل عن (٧٣,٥) ساعة شهرياً.
- ت- الطلاب: ٢٠ ريالاً للساعة الواحدة بحد أعلى على ألا يزيد عدد ساعات العمل عن ٥ ساعة شهرياً.

المادة الحادية والأربعون:

يجوز بموافقة مدير الجامعة أو من يفوضه منح مكافأة مالية لأعضاء هيئة التدريس والإداريين والتعاونيين ومن في حكمهم بحد أقصى (١٥,٠٠٠) فقط خمسة عشر ألف ريال لكل عضو في الفصل الدراسي الواحد.

المادة الثانية والأربعون:

إذاتم التعاون مع جهات خارجية سواء أفراد أو مؤسسات ذات علاقة بنشاطات الصندوق المختلفة تصرف مستحقاتها وفق الاتفاق المبرم بين الطرفين بموافقة المشرف على الإدارة العامة للأصول وتنمية الموارد.



الفصل السادس

(قواعد قبول التبرعات والمنح والوصايا والآوقاف الخاصة بالصندوق)

المادة الثالثة والأربعون:

مجلس الأمانة التوصية بقبول التبرعات والوصايا والآوقاف الخاصة بالصندوق حسب شروط مقدمها على الا يتعارض مع أهداف الصندوق وأنشطته تمهدأ لرفعها لمجلس الجامعة لاعتمادها.

المادة الرابعة والأربعون:

تودع التبرعات والأصول بعد تقييمها في حساب الصندوق على ان يتم تدوير رصيد هذا الحساب سنويا.

الفصل السابع

(أحكام عامة)

المادة الخامسة والأربعون:

كل مالم يرد فيه نص في هذه التعليمات المالية يرجع فيه الى الأنظمة المالية في الجامعات واللوائح والأنظمة الأخرى.

المادة السادسة والأربعون:

إذا خل الصندوق لأي سبب، تؤول ممتلكاته غير الوقفية إلى الجامعة، وتتولى الجامعة النظارة على الأوقاف أو توكيل المهمة لمن تراه مناسبا.

المادة السابعة والأربعون:

يعمل بهذه اللائحة بعد إقرارها من مجلس الجامعة وبلغ كل ما يتعارض معها من قرارات وتعليمات سابقة.

والله الموفق



تعزيز هام

المحترم

سعادة/وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

المحترم

سعادة/وكيل الجامعة للشؤون الأكademie

المحترم

سعادة/وكيل الجامعة

المحترم

سعادة/وكيل الجامعة للدراسات والتطوير وخدمة المجتمع

المحترمة

سعادة/وكيل الجامعة لشئون الطالبات

المحترم

سعادة/عميد شؤون أعضاء هيئة التدريس

وبعد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أود إخاطة سعادتكم بأن مجلس الجامعة بجلسته الثانية للعام الجامعي ١٤٤٢/١٤٤١هـ المنعقد ظهر يوم الخميس ٢٨/٢/١٤٤٢هـ الموافق ٢٠٢٠/١٥/١٠م قد وافق على مذكرة العرض بشأن تعديل القواعد الأساسية لصندوق الوقف والاستثمار بجامعة الملك فيصل حسب (الصيغة المرفقة) بمعضض الجلسة المشار إليه أعلاه.

وقد صادق معالي وزير التعليم على القرار المذكور بموجب خطاب سعادة الأمين العام لمجلس شئون الجامعات رقم ٢٣٠١٢ وتاريخ ٢٢/٢/١٤٤٢هـ.

إخاطة سعادتكم والتقييد به وتوجيهه منسوبيكم والجهات المرتبطة بكم للتقييد به وإنفاذ موجبه.

وتقبلوا تحياتي

رئيس الجامعة

د/ محمد بن عبدالعزيز العوainي

المحترمن.
المحترمن.صورة/ لمكتبتي.
صورة/ لأصحاب السعادة عمداء الكليات والعمادات المسندة
صورة/ لصاحب السعادة مشرف ومدير المراكز والإدارات

المرفقات: ١٤٤٢/٤/١

www.kfu.edu.sa

الرقم: ١١٣/٢/٣٨



المحترم	سعادة الدكتور / وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي
المحترم	سعادة الدكتور / وكيل الجامعة للشؤون الأكademie المكلف
المحترم	سعادة الدكتور / وكيل الجامعة
المحترم	سعادة الدكتور / وكيل الجامعة للدراسات والتطوير وخدمة المجتمع
المحترمة	سعادة الدكتورة / وكيلة الجامعة لشؤون الطالبات
المحترم	سعادة الدكتور / رئيس قطاع الابتكار وتنمية الأعمال
المحترم	سعادة الدكتور / عميد شؤون أعضاء هيئة التدريس
المحترم	سعادة الدكتور / المشرف العام على إدارة المراجعة الداخلية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛؛؛ وبعد ..

أود إخاطة سعادتكم بأن مجلس الجامعة مجلسه الثاني للعام الجامعي ١٤٤٢/١٤٤١ هـ قد وافق على مذكرة العرض بشأن تعديل القواعد الأساسية لصندوق الوقف والاستثمار بجامعة الملك فيصل حسب الصيغة المرفقة بمحضر هذه الجلسة.

وقد صادق معالي وزير التعليم على القرار المذكور بموجب خطاب سعادة الأمين العام لمجلس شؤون الجامعات رقم ٣٣٠ ١٢ بتاريخ ٢٢/٣/١٤٤٢ هـ.

لإخاطة وإكمال اللازم نظاماً ...

لأنه ولسعادةكم خالص تحياتي !!!

أمين مجلس الجامعة

د/ مهنا بن عبد الله التلامي

من // المكتب المعالي رئيس الجامعة ...
من // ل الإدارة القانونية ...
من // لامانة مجلس الجامعة ...

ع// الرشيد

المرفقات: ٢٣٢٦

التاريخ:

www.kfu.edu.sa

الرقم:

٣٣٤٣

مقترح تحديل القواعد الأساسية لصندوق الوقف والاستثمار

(٢٠٢٠)

يتضمن المقترح تعديل بعض المواد وإضافة بعض المواد الأخرى على النحو التالي:

التعديل

• المادة السادسة:

البيكل التنظيمي:

يتكون البيكل التنظيمي من مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية وذلك وفقاً لما يلي:

أولاً: مجلس الأمناء:

أ. يتكون مجلس الأمناء من:

١) رئيس الجامعة (رئيساً).

٢) رئيس قطاع الابتكار وتنمية الأعمال / وكيل الابتكار وتنمية الأعمال (نائباً للرئيس).

٣) وكيل الجامعة للدراسات والتطوير وخدمة المجتمع.

٤) المدير التنفيذي للصندوق (عضو).

٥) ثلاثة أعضاء من رجال الأعمال أو وجهاء المجتمع أو مسؤولي الدوائر الحكومية. يعينون بقرار من رئيس

الجامعة.

• المادة (٦/١٦/٢٥/٣٧/٣٩/٤٢/٤٠)

استبدال ممسي مشرف إدارة الأصول وتنمية الموارد بممسي
"المدير التنفيذي للصندوق"



• المادة السادسة:

ثانياً: اللجنة التنفيذية من:

- أ) تكون اللجنة التنفيذية من:
 - ١) رئيس قطاع الابتكار وتنمية الأعمال / وكيل الابتكار وتنمية الأعمال. (رئيساً).
 - ٢) المدير التنفيذي للصندوق (ثانياً للرئيس)
 - ٣) عضو من منسوبي الجامعة يرشحه رئيس اللجنة مفرضاً
 - ٤) ثلاثة أعضاء من يملكون الخبرة العلمية أو العملية في الاستثمار يكلفون من قبل رئيس مجلس الامناء.
 - ٥) المشرف على إدارة الاستثمار وتنمية الموارد إذا لم يرشح مديرأً تنفيذياً.

• المادة (ثانياً بـ ٢١/٢٠/١٧/١٤/١٢/٢١) :

• المادة (٤١/٤١/٢٥/٢٩/٢٠/١٩/١٧/١٦) :

استبدال مسعي "مدير الجامعة" بمسعي "رئيس مجلس الامناء"

• المادة السابعة:

احداث وحدة مالية بالصندوق تتول جميع الأعمال المالية والمحاسبية يعين بها العدد الكافي من المحاسبين المؤهلين ويتول ادارة هذه الوحدة أحد منسوبي الجامعة معن لديمه الخبرة في هذا المجال تحت اشراف المدير التنفيذي للصندوق

• المادة التاسعة:

تقوم الوحدة المالية بالصندوق بإعداد بيان بالإيرادات والمصروفات وعلى أن تقدم تقارير عنها نهاية كل سنة مالية خلال مدة لا تتجاوز ٦٠ يوماً ويتم رفعها إلى مجلس الامناء عن طريق اللجنة التنفيذية تمهد لرفعها لمجلس الجامعة.



• المادة الثامنة عشر:

مع مراعاة المدة الزمنية لوضع الميزانية بالجامعة تقوم اللجنة التنفيذية بتقديم مشروع تقدير ابرادات ومصروفات الصندوق إلى مجلس الأمناء لإقرارها خلال ثلاث أشهر الأخيرة من السنة التي قبل موعد عرضها على مجلس الأمناء.

• المادة العادي والعشرون:

مع مراعاة النظم واللوائح والتعليمات السارية بهذا الشأن للجنة التنفيذية بناء على موافقة رئيس الجامعة:

- (١) تأجير ممتلكات الصندوق من الأصول أو من الأوقاف. وتجدد عقود الإيجار أو فسخها أو نمددها أو تعديلها ومصادقها.
- (٢) استئجار الأعبان أو شراء ما من الغير بشكل مباشر.
- (٣) استئجار الأعبان من الجامعة مباشر.
- (٤) منع الشركات المملوكة للصندوق حق الانتفاع بمتلكات الصندوق من الأصول والأوقاف بدون مقابل بناء على توصية اللجنة التنفيذية وموافقة رئيس الجامعة

• المادة الرابعة والعشرون:

لا يجوز المصروف من حساب الصندوق الا بموجب المستندات الأصلية وفي حالة الصرف بموجب صور المستندات او بموجب بدل الفاقد يتم ذلك وفقا للقرارات والتعليمات السارية. على ان لا تتجاوز المصروف العمومية الإدارية والتشغيلية لإدارة الصندوق السنوية ٢٠٪ من ابراد السنة الا ما يستثنى بتوصية من اللجنة التنفيذية.

• المادة الثامنة والثلاثون:

تصرف مكافأة مقطوعة لكل عضو من أعضاء مجلس الأمناء فدرها (٥٠٠ ريال) لمن هم من خارج الجامعة و (٣٠٠ ريال) لمن هم من داخل الجامعة لكل جلسة على الا يتجاوز المتصف عن عدد ٤ جلسات خلال السنة.

• المادة التاسعة والثلاثون:

تصرف مكافأة لأعضاء اللجنة التنفيذية بناء على اقتراح المدير التنفيذي للصندوق بما لا يتجاوز مكافأة أربع ساعات غير مناسبة تحدد حسب الساعات الفعلية لكل أسبوع خلال الفصل الدراسي الواحد لكل عضو وفي حال وجود موظفين إداريين في اللجنة تصرف لهم مكافأة تقدر على عدد الساعات الفعلية كل أسبوع وذلك على النحو التالي:

- من المرتبة الأولى وحتى المرتبة السادسة (١٠٠ ريال للساعة).

- من المرتبة السابعة وحتى المرتبة العادي عشر (١٢٥ ريال للساعة).

- من المرتبة العادي عشر وحتى المرتبة الخامس عشر (١٥٠ ريال للساعة)



• تعديل المسمى:

من مدير جامعة الى رئيس الجامعة
من مشرف إدارة الأصول وتنمية الموارد الى مشرف إدارة الاستثمار وتنمية الموارد.

الاضافة

• إضافة مهام:

مهام المدير التنفيذي للصندوق:

- اقتراح المشاريع الاستثمارية ورفعها للجنة التنفيذية.
- حق التعاقد والالتزام والارتباط باسم الصندوق بعد موافقة اللجنة التنفيذية بما يخدم مصالح الصندوق ويعفي حقوقه.

متابعة العمليات المالية والتتأكد من تسجيلها من قبل الوحدة المالية

اعتماد الصرف المالي المنسوب ضمن الصلاحيات.

الرفع بالتقارير السنوية للجنة التنفيذية.

التكليف بالأعمال بناءً توصيات اللجنة التنفيذية.

التوصية بتشكيل اللجان والإدارات الازمة لمارسة أعمال الصندوق بشكل يحمي حقوقه وينهي ابراداته
تمبدأ للعرض على اللجنة التنفيذية للاختصاص.

متابعة الاعمال الدورية.

متابعة المنازعات التي تخص أملاك الصندوق

التواصل مع الجهات الخارجية بما يخص الصندوق (حكومية أو قطاع خاص).

الإشراف والتواصل مع الشركات المملوكة للصندوق بما يخص الاحتياج والرفع للجنة التنفيذية.

الرفع باحتياجات الصندوق المالية والبشرية.

• إضافة مادة:

- إضافة فقرة في المادة الأولى من التعريفات على النحو التالي: المدير التنفيذي للصندوق: هو عضو هيئة تدريس ومن في حكمه وبكلف هذا العمل المشرف على إدارة الاستثمار وتنمية الموارد لمجلس الأمناء، تعين غيره وتحدد مهامه وصلاحياته بحسب الأحوال

• إضافة مادة:

- يصدر الترار الإداري بتشكيل اللجان من قبل الرئيس التنفيذي للصندوق بناء على موافقة اللجنة التنفيذية.

